دراسة تحليلية للدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

(2017-2000)

Analytical study of the developmental role of small and medium enterprises in Algeria (2000-2017)

د. الحواس زواق[1]
أستاذ محاضر صنف "أ"
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة المسيلة، الجزائر
zouakeh@yahoo.fr

د. عباس فرحات
أستاذ محاضر صنف "أ"
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة المسيلة، الجزائر
ferhata75@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2018/03/25
تاريخ القبول: 2018/12/19

ملخص:

عرفت الجزائر جهودا كثيرة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوسع نطاق هذه الجهود ليشمل المستوى التشريعي والتنظيمي، فضلا عن اعتماد عدة سياسات لتعزيز مساهمة هذه المؤسسات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذا تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على ثمار هذه الجهود من خلال رصد تطور هذه المؤسسات من جهة، وإبراز تأثير هذا التطور على دورها الاقتصادي والاجتماعي من جهة أخرى

كلمات مفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ التنمية الاقتصادية؛ التنمية الاجتماعية

تصنيف JEL: O10, O40, O43

Abstract:

Algeria has known many efforts to develop small and medium enterprises, and extends these efforts to include the legislative and regulatory level, as well as the adoption of several policies to enhance the contribution of these institutions to economic and social development. This study aims to identify the fruits of these efforts by monitoring the development of these institutions on the one hand, And to highlight the impact of this development on its economic and social role on the other hand.

Key words: Small and medium enterprises; economic development; social development

Jel Classification Codes: O10, O40, O43

[1]المرسل: **الحواس زواق** ، البريد الإلكتروني: ***zouakeh@yahoo.f***

المقدمة:

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الحالي أداة تنمية اقتصاديات دول العالم، بفعل التزايد المسجل في وزنها الاقتصادي والاجتماعي نتيجة تزايد مساهمتها في الناتج المحلي الخام وتكوين القيمة المضافة وتنمية الصادرات وتوفير فرص العمل، وبالتالي ارتفاع مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على نحو مستدام.

ويُعزى الفضل في ذلك إلى ما يطبع هذه المؤسسات من خصائص ومقومات تؤهلها لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بكفاءة قد تفوق ما يمكن أن تقوم به المؤسسات الكبيرة في هذا المجال.

لذا أصبح العمل على توفير الظروف الملائمة لتطويرها وتذليل العقبات التي تحد من فعالية أدوراها الاقتصادية والاجتماعية محور السياسات الاقتصادية لغالبية دول العالم. والجزائر من الدول التي أولت الكثير من الرعاية والاهتمام لترقية منظومة هذه المؤسسات، لذا يستدعي الأمر الوقوف على ما أفضت اليه هذه التجربة على مستوى تطور هذه المنظومة من جهة، وتطور دورها في تحقيق التنمية عبر تزايد مساهمتها في الاقتصاد الوطني من جهة أخرى.

مشكلة الدراسة:

انطلاقا مما سبق تحاول هذه الدراسة الإجابة على السؤال التالي:" "ماهو الدور التنموي لمنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟".

فرضيات الدراسة:

ستتم معالجة إشكالية الدراسة انطلاقا من الفرضيتين التاليتين:

- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بفعالية في تحقيق التنمية بأبعادها المختلفة؛
- ساهمت السياسات المنتهجة في الجزائر لترقية منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة مساهمة هذه المنظومة في تنمية الاقتصاد الجزائري .

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من ضرورة تقييم الدور التنموي الذي اضطلعت به منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعد الجهود الذي بذلت لأجل تنمية هذه المنظومة وترقية مساهمتها في تطوير الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الشاملة.

أهداف الدراسة:

أبرز ما استهدفته الدراسة هو:

- إبراز الدور الذي يمكن أن تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- إبراز التطور الذي عرفته منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛
- تقييم الدور التنموي لهذه المنظومة في الجزائر بالنظر إلى ما حظيت به من دعم على المستوى التشريعي والتنظيمي والمالي.

منهج وأدوات الدراسة:

إن طبيعة الدراسة استدعت استخدام المنهج الوصفي التحليلي من أجل دراسة وتحليل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية على المستوى النظري وعلى مستوى الواقع الجزائري، وذلك بالاعتماد على المعطيات المتوصل اليها من المصادر المختلفة.

المحور الأول: الخلفية النظرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سنحاول من خلال هذا المحور التعرض للخلفية النظرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعددت تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب تعدد المعايير المعتمدة في صياغتها:

1. المعايير المعتمدة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تُصنف المعايير والمؤشرات المعتمدة في التمييز بين المؤسسات من صغيرة إلى متوسطة أو كبيرة إلى مجموعتين رئيستين هما المعايير الوصفية والمعايير الكمية:

1.1. المعايير الوصفية أو الوظيفية:

تتميز هذه المؤسسات باستحواذ المدير بمفرده علىكل المهام الإدارية، عودة ملكية رأس المال لفرد أو عدد قليل من الأفراد مع الجمع بين الملكية والإدارة، تقارب الاتصالات الشخصية بين مدير المشروع الصغير أو المتوسط مع العاملين والموردين والمستهلكين بسبب وحدة المستوى الإداري، والارتباط القوي لهذه المؤسسات بمحيطها المحلي كونه المصدر الرئيسي لاحتياجاتها والمنفذ الرئيسي لتصريف منتجاتها.

2.1. المعايير الكمية:

تشمل معيار عدد العمال، رقم الأعمال، حجم الحصيلة وغيرها، فمثلا تعرف هذه المؤسسات في الاتحاد الأوربي تبعا لهذا المعيار كما يلي:

جدول رقم (01): معايير التمييز بين المؤسسات في الاتحاد الأوربي

طبيعة المؤسسة	عدد العمال	معايير أخرى
مؤسسة مصغرة	من 1 إلى 9 عمال	– رقم الأعمال أقل من 2 مليون والحصيلة أقل من 2 مليون يورو سنويا
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49 عامل	– رقم الأعمال أقل من 10 مليون والحصيلة أقل من 10 مليون يورو سنويا
مؤسسة متوسطة	من 50 الى 249 عامل	– رقم الأعمال أقل من 50 مليون والحصيلة أقل من 43 مليون يورو سنويا

Source : COMMISSION EUROPÉENNES, Guide de l'utilisateur pour la définitiondes PME, 2016, p 11.

2. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

يرتكز تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على جملة من المعايير الكمية تتمثل في عدد العمال وبعض المؤشرات المالية والنقدية للمؤسسة تتعلق برقم الأعمال وحجم الحصيلة السنوية على النحو التالي:

جدول رقم (02): معايير التمييز بين المؤسسات في الجزائر

المعايير / المؤسسة	عدد العمال(عامل)	رقم الأعمال السنوي(مليون دينار)	حجم الحصيلة السنوية(مليون د دينار)
المؤسسة المصغرة	01 إلى 09	20>	10>
لمؤسسة الصغيرة	10 إلى 49	200>	100>
المؤسسة المتوسطة	50 إلى 250	200 إلى 2000	100 إلى 500

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على القانون رقم 18/01 والمؤرخ في 2001/12/15 والمتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، المواد 4-7

ثالثا: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن الخصائص التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهلتها للقيام بأدوار مهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

1. الأهمية الاقتصادية:

تتجلى الأهمية الاقتصادية لهذه المؤسسات من خلال:

1.1. المساهمة في زيادة الفائض الاقتصادي ورفع الكفاءة الإنتاجية:

لاسيما في المجالات التي لا تناسب أنشطة المؤسسات الكبيرة مثل الصناعات المعتمدة على المهارات اليدوية للعامل بالدرجة الأولى أو تلك التي تضطر للانتشار الجغرافي لأسباب تتعلق بموقع المواد الخام. كما أن استخدامها للأساليب الإنتاجية كثيفة العمل يحقق وفرا في عنصر رأس المال، ويجعلها تستخدمه بكفاءة أكثر وهوالعنصر النادر في البلدان النامية،1 فضلا على أن إمكانية استخدامها لمعدات وأدوات مستعملة يقلل من تكلفة الحصول عليها وتشغيلها لفترات طويلة نسبيا لانخفاض تكلفة صيانتها؛

2.1. المساهمة في جذب المدخرات:

انخفاض حجم رأس المطلوب لإنشاء هذه المؤسسات يجعلها أكثر قدرة على جذب صغار المدخرين، وبالتالي فهي تعمل على:

- الاستخدام المنتج للمدخرات الصغيرة بدل تركها مكتنزة أو توجيهها للاستهلاك؛
- تشجيع تكوين الرساميل المنتجة، فغالبية هذه المؤسسات تنشأ من قيام العائلة بتوجيه مدخراتها لتكوين رأس مال بسيط تبدأ به مشروعا ما، وهذا ما قد يجعلها أسلوبا أمثل للقضاء على ظاهرة الاكتناز غير المنتج التي تعاني منها الدول النامية على الخصوص، مع ما يرافق ذلك من فقدان لذلك التراكم الرأسمالي المستخدم لتطوير المجتمع.2

3.1. المساهمة في تنمية الصادرات:

يبرز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات من خلال:

- قدرتها على تعديل برامج إنتاجها تبعا لاحتياجات الأسواق الخارجية، خاصة المنتجات التي تعتمد على العمل اليدوي والمهارات الحرفية؛[3]
- استخدامها عنصر العمل المتوفر نسبيا في الدول النامية يخفض من تكلفة الوحدة المنتجة، ما يعطيها القدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية ومن ثم المساهمة في تنمية الصادرات؛
- قيامها بدور المؤسسات المغذية من خلال علاقات التعاقد من الباطن، يمكنها من تزويد المؤسسات الكبيرة بمنتجات تستخدمها كمدخلات لمنتجاتها النهائية، بأسعار تنافسية تزيد من قدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية؛ وبالتالي المساهمة بطريقة غير مباشرة في تنمية الصادرات.

4.1. المساهمة في عملية التغيير التكنولوجي:

تعتبر هذه المؤسسات موردا لنشاطات ابتكارية مهمة، وفي تجربة الهند دليل على ذلك، ولا سيما صناعة البرمجياتوالكومبيوتر التي بدأت في مؤسسات صغيرة ومتوسطة تحولت اعتبارا من عام 1980 إلى

أكبر الشركات وأضخمها في الأنشطة الابتكارية. لذلك اعتبرت بمثابة قناة للتغيير التكنولوجي، ففعاليتها في هذا الخصوص تفوق حتى المؤسسات الكبيرة.[4]

5.1. المساهمة في معالجة الاختلالات الاقتصادية:

يمكن لهذه المؤسسات الإسهام في معالجة العديد من الاختلالات الاقتصادية من أهمها:

- **الاختلال بين الادخار والاستثمار:** نتيجة انخفاض حجم رأس المال اللازم لإنشائها بالمقارنة بالمؤسسات الكبيرة، يمكنها معالجة الانخفاض الذي تعرفه معدلات الادخار والاستثمار في الدول النامية، حيث يمكن إنشاء مؤسسات اقتصادية من خلال المدخرات القليلة لدى الأفراد؛
- **الاختلال في ميزان المدفوعات:** من خلال انتاج السلع محليا بدلا من استيرادها، وتصدير منتجاتها إن أمكنها ذلك[5].

2. الأهمية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يمكن لهذه المؤسسات المساهمة في تحقيق العديد من الأهداف الاجتماعية من أبرزها:

1.2. المساهمة في ترقية الشغل والحد من البطالة:

تستمد هذه المؤسسات فعاليتها في هذا المجال من خلال تميزها بالخصائص التالية:

- **اعتمادها على عنصر العمل وضآلة رأس المال اللازم لتكوينها:** إن اعتماد هذه المؤسسات على عنصر العمل والأدوات والمعدات ذات التكاليف المنخفضة والتكنولوجيا البسيطة يعطيها قدرة على توفير فرص عمل أكثر.كما أن ضآلة حجم رأس المال اللازم لإنشائها يجعل منها نمطا استثماريا يتلاءم مع رغبات وقدرات المستثمرين في الدول النامية خصوصا حيث المدخرات ضعيفة؛ مما يسهل إحداث المزيد من المشاريع وفرص العمل في ظل انخفاض التكلفة الفعلية للعمل في هذا النوع من المؤسسات؛
- **الطابع الفردي للملكية وقدرتها على الانتشار الجغرافي والقطاعي:** إن الطابع الفردي أو العائلي للملكية في هذه المؤسسات يتيح فرص الاستثمار للمدخرات الصغيرة التي يتوفر أصحابها على قدرات ومهارات، ما يجعل منها مجالا خصبا للتشغيل.كما تُعزز قدرتها على الانتشار في مختلف القطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية من دورها في تحقيق تنمية متوازنة قطاعيا وجغرافيا، وتُضيق من مجال التفاوت بين الريف والمدينة وتجعل الريف مركز إنتاج وتوظيف وليس مصدر تزويد للمدن بالبطالين النازحين إليها بحثا عن فرص العمل؛
- **اعتمادها على التقنيات البسيطة وعلى الخامات المحلية:** تخفض هذه الخصائص سقف المؤهلات اللازمة للعمل في هذا القطاع، ما يفتح المجال لأكبر عدد من طالبي العمل بما فيهم الذين لا يتوفرون على مؤهلات وكفاءات عالية.كما أن اعتمادها في تلبية احتياجاتها على

الخامات والتكنولوجيا المحلية بدرجة أساسية يشجع على إقامة مزيد من المؤسسات في مختلف القطاعات، وبالتالي توفير مزيد من فرص العمل؛

- **انخفاض كلفة توفير منصب الشغل وتأثرها النسبي بالأزمات:** انخفاض الكلفة المالية لتوفير فرص العمل يرفع من قدرة هذا القطاع على استيعاب مزيدا من القوى العاملة ومعالجة مشكلة البطالة. كما أن تأثرها النسبي بالأزمات وحالات الركود يقلل من تأثير هذه الأخيرة على الأوضاع العمالية؛
- **القدرة على تنمية المهارات** المختلفة: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فضاء خصبا لتنمية وتطوير المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية، وتفتح مجالا واسعا أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي وتدعيم روح الابتكار والتجديد، وقد بينت التجارب الدولية أن معظم الابتكارات وعمليات التطوير مصدرها منشآت صغيرة تملك كفاءات متخصصة وحافز إبداعي.[6]

2.2.المساهمة في التنمية الإقليمية:

يساهم تواجد هذه المؤسسات في مختلف الأقاليم في:

- تقريب النشاط الاقتصادي لأعداد كبيرة من الأفراد في المناطق الريفية؛
- نقل النشاط الصناعي إلى الريف يؤدي إلى تحقيق الدعم والترابط بين الزراعة والصناعة؛ ما يحسن مستوى معيشة الريف ويوقف حركة الهجرة؛7
- تضييق الفجوات الدخلية بين الريف والمدينة، وتضييق الفجوة في مستوى التطور الاقتصادي بين أقاليم الدولة؛
- الحيلولة دون تركز المؤسسات الاقتصادية في مناطق معينة، وتعميق التشابك بين مختلف القطاعات.

ومحصلة ما سبق توزيع ثمار التنمية الاقتصادية بشكل متوازن على مختلف مناطق البلاد.

3.2. توسيع نسبة المشاركة الاقتصادية:

تسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توسيع قاعدة الملكية وتوزيع الثروة عن طريق دورها في توجيه المدخرات نحو الإنتاج بدلا من الاستهلاك، لاسيما في المناطق الريفية. كما تمكن المجتمع من الاستفادة من قدرات بعض الفئات المجتمعية التي لا تستطيع إبراز قدراتها إلا في أماكن محددة كما هو حال المرأة الماكثة بالبيت، حيث تزيد هذه المؤسسات من مساهمتها في الأنشطة الاقتصادية عن طريق العمل في البيت، فتستفيد الأسرة والمجتمع معا.

4.2. تحقيق الاستقرار الاجتماعي:

لهذه المؤسسات دور مؤثر في تحقيق الاستقرار الاجتماعي من خلال:

- توليد فرص العمل، الأمر الذي يؤدي إلى إشباع حاجة الفرد وضمان ارتفاع دخله بما يحقق الكفاية له ولأسرته؛
- الحد من الهجرة الداخلية والخارجية، وتنمية العلاقات الشخصية في المجتمع؛
- تركيزها في الأساس على تلبية حاجة الفقراء في المجتمع،وهو مالا تركز عليه المؤسسات الكبيرة.

المحور الثاني: تطور منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أولا: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميته

عرف تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر العديد من التطورات نتيجة الجهود المبذولة لتهيئة مناخ جاذب لاستثمارات هذه المؤسسات، وقد أخذ التطور الذي شهدته هذه المنظومة المسار التالي:

جدول رقم (03): تطور منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في الفترة 2001 – 2017

السنوات	م ص م الخاصة	م ص م العامة	المجموع
2001	244.786	778	245.348
2002	261.075	778	261.853
2003	287.799	788	288.587
2004	312.181	778	312.959
2005	341.914	874	342.788
2006	376.428	739	376.767
2007	410.293	666	410.959
2008	518.900	626	519.526
2009	574.478	591	625.069
2010	586.903	557	619.072
2011	658.737	572	659.309
2012	711.275	557	711.832
2013	952.935	557	777.816
2014	777.259	542	852.053
2015	934.037	532	934.569
2016	1.022.231	390	1.022.621
2017	1.060.025	264	1.060.289

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نشريات المؤسسات ص مرقم 6-31 الصادرة عن وزارة الصناعة في الفترة 2003-2017

بالنظر إلى الجهود المبذولة لتطوير منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإن تعداد هذه المنظومة لم يكن في مستوى تلك الجهود، كما أنه يبدو متواضعا بالمقارنة بما تعرفه الدول المغاربية في ظل التباين الكبير في قدرات هذه الدول في تطوير هذه المنظومة وعدد سكانها، فقد سجلت تونس إلى غاية نهاية 2011وجود 602.222 مؤسسة[8] بلغت حصة المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة منها نسبة 99.9%، بينما كشف الإحصاء الاقتصادي الذي عرفته المغرب في الفترة 2001-2002 وجود

750.900 مؤسسة[9] اقتصادية بلغت حصة المؤسسات التي تشغل أكثر من 50 عامل 3131 فقط وبنسبة 0.4%. بينما عرفت مصر تعدادا لهذه المنظومة قدره 2.576.937 مؤسسة[10] سنة 2003.

ما يميز النسيج المؤسساتي لمنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هو النسبة الكبيرة التي تمثلها حصة المؤسسات المصغرة من هذه المنظومة، كما توضحه معطيات الجدول التالي:

جدول رقم (04): تطور منظومة م ص م الخاصة(أشخاص معنوية) في الجزائر بحسب فئة الأجراء في الفترة 2008 –2017

	1 إلى 9 عمال		10 إلى 49 عامل		50 إلى 250 عامل		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
2008	26.385	96.15	896	3.27	160	0.58	27.441	100
2009	23.375	95.34	1.012	4.13	128	0.52	24.515	100
2010	22.717	97.01	632	2.70	68	0.30	23.417	100
2011	21.461	95.63	873	3.89	108	0.48	22.442	100
2012	27.231	96.03	989	3.49	136	0.48	28.356	100
2013	38.158	97.10	1.016	2.59	123	0.31	39.297	100
2014	36.575	97.33	1.065	2.83	145	0.38	37.575	100
***2015**	907.659	97.12	24.054	2.57	2.855	0.31	934.569	100
***2016**	993.170	97.12	26.281	2.57	3.170	0.31	1.022.621	100
2017	1.035.891	97.70	21.202	2.00	3.196	0.30	1.060.289	100

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نشريات احصائيات المؤسسات ص مرقم14-31الصادرة عن وزارة الصناعة في الفترة 2008 – 2017.– احصائيات 2015، 2016،2017 وتتضمن العدد الأجمالي للمؤسسات بما في ذلك الأشخاص الطبيعية والمؤسسات العامة

إن التطور السنوي المسجل في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة ذات الطبيعة المعنوية يعود بنسبة لا تقل عن 95% إلى مؤسسات تشغل ما بين عامل واحد وتسعة عاملين، وإذا ما أضفنا لذلك تعداد الأشخاص الطبيعية والأنشطة الحرفية التي هي مؤسسات مصغرة بالدرجة الأولى، فإنه يمكن القول بأن الجزائر تعرف تطورا في منظومة المؤسسات المصغرة فقط.

إن الميزة التي تطبع التطور الحاصل في منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تختلف عما هو مسجل في الدول المغاربية مثلا، ففي المغرب تمثل حصة المؤسسات التي توظف أقل من (10)عمال نسبة 97.70%من العدد الإجمالي للمؤسسات،[11]وتشكل المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة نسبة تفوق 99% من النسيج المؤسساتي في تونس[12].

وما يؤكد عدم بلوغ تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وفي الدول العربية المستوى المطلوب هو المعدلات المسجلة لكثافة هذه المؤسسات في هذه الدول بالمقارنة بما هو مسجل في الدول الأخرى كما توضحه معطيات الجدول التالي:

جدول رقم (05): كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عينة من البلدان في 2012

البلد	العدد لكل ألف نسمة	البلد	العدد لكل الف نسمة
مصر	31	الكويت	12
السعودية	30	قطر	10
فلسطين	27	عمان	4
الأردن	26	لبنان	3
المغرب	25	السودان	1
البحرين	25	متوسط الدول العربية	17
اليمن	20	الدول الفقيرة	17
الجزائر	18	الدول المتوسطة الدخل	28
الامارات	15	الدول الغنية	48

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2013، ص 217

ثالثا: التوجه القطاعي والجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى توافقه مع الأولويات الاجتماعية والاقتصادية

إن نجاح الجهود المبذولة لتطوير منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يقاسبجذب المزيد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقط، وإنما يقاس أيضا بقدرتها على توجيه استثمارات تلك المؤسسات نحو القطاعات الاقتصادية والأقاليم بحسب أولويتها وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية:

1. التوزيع القطاعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

توزعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القطاعات الاقتصادية المختلفة بحسب الطبيعة القانونية لهذه المؤسسات كما يلي:

1.1. توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (أشخاص معنوية) حسب قطاع النشاط:

توزعت استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القطاعات الاقتصادية وفروعها المختلفة بالكيفية التالية:

جدول رقم (06): توزيع المؤسسات ص م الخاصة في الجزائر(الأشخاص المعنوية) حسب قطاع النشاط للفترة 2003- 2017

الوحدة: %

السنوات	الفلاحة والصيد	المحروقات والمناجم	بناء وأشغال عمومية	الصناعة التحويلية	الخدمات	المجموع
2003	1.19	0.56	31.64	20.92	45.68	100
2004	1.21	0.56	32.32	20.28	45.61	100
2005	1.20	0.55	32.83	19.60	45.82	100
2006	1.18	0.54	33.61	18.78	45.88	100
2007	1.15	0.53	34.10	18.22	45.98	100
2008	1.20	0.51	34.84	17.60	45.92	100
2009	1.05	0.51	35.34	17	46.01	100
2010	0.83	0.50	35.13	16.58	46.75	100
2011	1.02	0.50	34.65	16.31	47.51	100
2012	1.01	0.49	33.85	16.07	48.57	100
2013	1	0.49	32.84	15.90	49.75	100
2014	1.01	0.49	32.14	15.71	50.63	100
2015	1.08	0.49	31.31	15.58	51.54	100
2016	1.10	1	30.34	15.56	52.52	100
1017	1.09	0.48	29.82	15.58	53.03	100

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نشريات احصائيات المؤسسات ص مرقم 6-31الصادرة عن وزارةالصناعة في الفترة 2003-2017

اتجهت الاستثمارات نحو قطاع الخدمات بالدرجة الأولى باستحواذه على 53.03% من هذه المؤسسات بنهاية سنة السداسي الأول لسنة 2017، قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 29.82%، قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 15.58%، قطاع الفلاحة والصيد البحري بنسبة 1.09% ، وقطاع المحروقات ولمناجم بنسبة 0.48%.

2.توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة(الاشخاص الطبيعية) حسب قطاع النشاط:

إن الصورة التي طبعت توجه استثمارات المؤسسات ذات الشخصية المعنوية أو الشركات نحو القطاعات المختلفة لم تختلف عما هو مسجل في توجه استثمارات الأشخاص الطبيعية:

1.2.1. توزيع الأنشطة الحرفية حسب قطاع النشاط:

عرف تمركز الأنشطة الحرفية في فروعها المختلفة الوضعية التالية:

جدول رقم (07): تطور توزيع الأنشطة الحرفية الصغيرة في الجزائر حسب القطاع للفترة 2001-2014

السنوات	صناعة تقليدية لإنتاج المواد		صناعة تقليدية لإنتاج الخدمات		الصناعة التقليدية الفنية		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
2001	35.105	54.27	21.498	33.23	8.074	12.48	64.677	100
2002	38.346	53.61	23.901	33.41	9.276	12.97	71.523	100
2003	43.435	54.39	26.151	32.75	10.264	12.85	79.850	100
2004	45.126	52.02	31.140	36.90	11.466	13.22	86.732	100
2005	50.139	52.18	32.574	33.90	13.359	13.90	96.072	100
2006	52.336	49.27	38.500	36.24	15.386	14.48	106.222	100
2007	54.139	46.53	44.308	38.08	17.900	15.38	116.347	100
2008	56.196	44.28	50.197	39.56	20.494	16.15	126.887	100
2009	45.608	26.97	97.600	57.72	25.872	15.30	169.080	100
2010*	51.079	26.89	108.618	57.19	30.205	15.90	189.902	100
2011*	58.883	26.45	124.337	55.85	39.399	17.70	222.619	100
2013**	57.181	24	120.178	50.38	61.163	25.64	238.522	100
2014**	61.809	21.47	136.846	47.55	89.108	31	287.763	100

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نشريات احصائيات المؤسسات ص مرقم 6- 16 الصادرة عن وزارة الصناعة في الفترة 2003-2009.- ** وزارة السياحة والصناعة التقليدية، في: http://www.mta.gov.dz/ تاريخ التحميل 22. 03. 2017

تمركزت غالبية المؤسسات في الصناعة التقليدية لإنتاج المواد في الفترة 2001-2008 حيث تراوحت نسبتها بين 54.27 %سنة 2001 و44.28% سنة 2008 من العدد الإجمالي لمؤسسات هذا القطاع قبل أن تتراجع النسبة إلى 21.47% سنة 2014، الصناعة التقليدية لإنتاج الخدمات بنسبة تراوحت بين 33.23 % سنة 2001 و39.56% سنة 2008 قبل أن تصل هذه النسبة 57.72% من مؤسسات هذا القطاع سنة 2009 متجاوزة بذلك نسبة المؤسسات الناشطة في الصناعة التقليدية لإنتاج المواد في الفترة 2009-2011، فبل أن تتراجع إلى 47.55% سنة 2014، وأخيرا الصناعة التقليدية الفنية بنسبة تراوحت بين 12،48% سنة 2001 و31%سنة 2014.

2.2.1. توزيع أنشطة باقي الأشخاص الطبيعية حسب القطاع:

إن الكيفية التي توزعت بها استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين القطاعات الاقتصادية وفروعها المختلفة من قبل الأشخاص المعنوية والأنشطة الحرفية لا تختلف عن ما هو مسجل لدى باقي الأشخاص الطبيعيين كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (08): تطور توزيع أنشطة الأشخاص الطبيعية في الجزائر حسب القطاع للفترة 2010-2016

الوحدة: %

القطاع	انتاج صناعي	انتاج حرفي	تجارة الجملة	تجارة التجزئة	خدمات	المجموع
2010	14.3	0.4	3.9	46.7	34.7	100
2011	14	0.4	3.7	42.5	39.4	100
2012	14.1	0.4	3.7	41.7	40.01	100
2013	14	0.4	3.7	41.70	40.20	100
2014	14.06	0.3	3.6	41.75	40.23	100
2015	13.94	0.28	3.58	42.34	39.84	100
2016	13.64	0.27	3.62	43.32	39.13	100

Source: Algérie, ministère du commerce, centre national du Registre du commerce, les créationsd'entreprise en Algérie, statistiques 2010, Avril 2011, p 41, statistiques 2013, 2014, p 36.

- الجزائر، وزارة التجارة، المركز الوطني للسجل التجاري، مجلة احصائيات المركز الوطني للسجل التجاري، 2015، 2016، ص 38.

استحوذت تجارة التجزئة والجملة على 46.94% من المؤسسات، ثم قطاع الخدمات بنسبة 39.13%، ثم الإنتاج الصناعي بنسبة 13.64%، وأخيراقطاع الانتاج الحرفي بنسبة 0.27%.وبالمقارنة بالتوزيع القطاعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض البلدان، توزعت هذه المؤسسات في تونس على القطاعات الاقتصادية مع نهاية 2011 على قطاع الصناعة المعملية بنسبة 42,2% ، ثم التجارة بنسبة 20,4%، فخدمات المؤسسات بنسبة 11,4 %[13]. وتوزعت الصناعات المعملية على أهم فروع هذا القطاع بنسبة 28% لصناعة النسيج والملابس و19,7% للصناعة الزراعية والغذائية.[14] أما بالنسبة للمغرب وبحسب الإحصاء الاقتصادي الذي أعلنت نتائجه سنة 2004 فقد تمركزت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في قطاع التجارة بنسبة قاربت 55%، قطاع الخدمات بنسبة فاقت 23%، ثم الصناعة بنسبة 10,48[15] %.وتركزت مؤسسات القطاع الصناعي على أهم فروعه بما يفوق نصفها في فرعي الصناعة الغذائية وصناعة النسيج والملابس[16].

والخلاصة فقد توزعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بما في ذلك الأشخاص الطبيعيين من مهن حرة وحرفيين على القطاعات الاقتصادية إلى غاية نهاية سنة 2016 كما يلي:

جدول رقم (09): توزيع المؤسسات ص م الخاصة في الجزائر حسب قطاع النشاط للفترة 2015-2016

الوحدة: %

السنوات		الفلاحة والصيد	المحروقات والمناجم	بناء وأشغال عمومية	الصناعة التحويلية	الخدمات بما فيها المهن الحرة	الحرفيين	المجموع
2015	العدد	5.625	2.639	168.557	83.701	456.373	217.142	934.037
	النسبة(%)	0.60	0.28	18.05	8.96	48.86	23.25	100
2016	العدد	6.130	2.767	174.848	89.579	513.647	235.242	1.022.231
	النسبة(%)	0.60	0.27	17.10	8.76	50.25	23.01	100
2017	العدد	6.392	2.843	177.727	92.804	536.560	243.699	1.060.025
	النسبة(%)	0.60	0.27	16.77	8.75	50.62	22.99	100

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نشريات احصائيات المؤسسات ص مرقم،28، 29و 30 الصادرة في الفترة 2015-2017

لقد أتجه 50% من المؤسسات نحو قطاع الخدمات في حين حظيت الفلاحة والصيد بما يقل عن 1%من هذه المؤسسات. وظلت الأهمية النسبية لهذه القطاعات على هذا النحو طيلة الفترة 2003- 2017، ما يعني استمرار توجه الاستثمارات نحو القطاعات قليلة المخاطر وسريعة دوران رأس المال وذات العائد المرتفع.

2. التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

إن ما يميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو القدرة على التواجد في مختلف المناطق الريفية والحضرية للدولة، وقد كان الهدف من كثير من آليات الدعم الممنوحة لهذه المؤسسات هو تحقيق التوازن في توزيع الاستثمارات بين المناطق المختلفة بهدف تحقيق تنمية متوازنة، لذا لابد من الوقوف على ما تحقق في هذا المجال.

1.2.توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (أشخاص معنوية)حسب المناطق:

لقد توزعت هذه المؤسسات على جهات الوطن بالكيفية المبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (10): توزيع المؤسسات ص م الخاصة (أشخاص معنوية) حسب المناطق في الجزائر للفترة 2003-2017

الوحدة: %

السنوات	الشمال	الهضاب العليا	الجنوب	المجموع	السنوات	الشمال	الهضاب العليا	الجنوب	المجموع
2003	61.24	29.19	9.56	100	2010	59.37	30.41	10.48	100
2004	61.22	29.08	9.69	100	2011	59.39	30.41	10.19	100
2005	61.00	29.31	9.53	100	2012	59.26	30.54	10.19	100
2006	60.59	29.67	9.72	100	2013	68.86	22.31	8.82	100
2007	60.46	29.82	9.71	100	2014	69.29	21.91	8.78	100
2008	60.20	29.98	9.81	100	2015	69	22	9	100
2009	59.51	30.38	10.10	100	2016	69.56	21.83	8.61	100
	-	-	-	-	2017	69	22	9	100

المصدر: تم إعداد الجدول بناءا على نشريات إحصائيات المؤسسات ص مرقم 6-31 الصادرة في الفترة 2003-2017

بنهاية السداسي الأول لسنة 2017تمركزت نسبة 69% من المؤسسات في منطقة الشمال، 22% في منطقة الهضاب العليا، بينما لم تعرف منطقة الجنوب تواجد أكثر من 9% من هذه المؤسسات.

وهو ما يكشف التباين في تواجد هذه المؤسسات بين المناطق المختلفة، ما يعني أن المعاملة التفضيلية التي خُصت بها ولايات الجنوب في اطار أنظمة التحفيز المالي والجبائي لم تحدث التأثيرات المرغوبة في هيكل التوزيع الإقليمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد يعود ذلك لعدم بلوغها المستوى الذي يغري المستثمرين على التوجه نحو هذه الولايات لما تعرفه من العقبات المعيقة للاستثمار بالمقارنة بولايات الشمال. كما أن تزامن منحها مع التحفيزات الممنوحة للمناطق الأخرى بما فيها المناطق الشمالية يقلل من قدرة تأثيرها على توجيه الاستثمار نحو هذه الولايات، دون أن نغفل التباين المسجل في الكثافة السكانية بين المناطق. ولذلك كانت كثافة توزيع المؤسسات على المناطق كما يلي:

جدول رقم (11): كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (أشخاص معنوية) حسب المناطق في الجزائر للفترة 2011-2017

الوحدة: عدد المؤسسات لكل 1000 نسمة

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الشمال	13.49	17	15.01	16	18	19	20
الهضاب العليا	9.06	11	10.50	11	12	13	13
الجنوب	11.04	10	12.51	13	14	15	16
المعدل الوطني	11.50	20	13.48	21	16	17	17

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نشريات احصائيات المؤسسات ص مرقم : 28-31 الصادرة في الفترة 2015-2017.

إن التباين المسجل في كثافة تواجد هذه المؤسسات بين المناطق المختلفة سوف يحد من قدرة هذه المؤسسات على المساهمة في تحقيق التنمية بالشكل الذي تتقارب فيه فرص الاستفادة من ثمارها بين المناطق المختلفة.

2.2. توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (إجمالي الأشخاص الطبيعيين المقيدين في السجل التجاري) حسب المناطق:

بالرجوع إلى إحصائيات المركز الوطني للسجل التجاري نجد أن مؤسسات الأشخاص الطبيعية توزعت على مناطق الوطن بالصورة التالية:

جدول رقم (12): توزيع المؤسسات الخاصة (أشخاص طبيعية) حسب المناطق في الجزائر للفترة 2003-201 6

الإقليم	الوسط	الشرق	الغرب	الجنوب	المجموع
العدد	606.587	557.857	377.780	175.158	1.717.382
النسبة(%)	35.32	32.48	22	10.20	100

Source: ministère du commerce, centre national du Registre du commerce, les créationsd'entreprise en Algérie, statistiques 2013, Avril 2014, p 58-59.

- ministère du commerce, centre national du Registre du commerce, Le Registre du Commerce Indicateurs et Statistiques, 2017,p 11.

- الجزائر، وزارة التجارة، المركز الوطني للسجل التجاري، مجلة احصائيات المركز الوطني للسجل التجاري،2015 ، ص 34.

إن غياب التوزيع المتوازن لاستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الشخصية المعنوية ينسحب أيضا على الأشخاص الطبيعية التي تتركز في الوسط بمناطقه الشمالية والغربية والوسطى، مع تواضع نسبة تواجد هذه الاستثمارات في منطقة الجنوب إذ لم تتجاوز نسبة 10.20%من المسجلين في السجل التجاري.

المحور الثالث: تطور الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إن الاهتمام بتوفير المناخ المناسب لاستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كان يهدف إلى ترقية دورها التنموي عبر الرفع من مساهمتها في بناء اقتصاد قائم على النمو والتنويع ليكون بديلا للاقتصاد الريعي المرتبط بقطاع المحروقات. لذلك لا يمكن الحكم على تطور هذه المنظومة من خلال التطور المسجل في تعدادها دون الوقوف على تطور مساهمتها في هذا الاقتصاد.

أولا: تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نمو الناتج المحلي الخام

يتوقف حجم هذه المساهمة على التطور الذي عرفه الناتج المحلي خارج المحروقات وما تشكله حصته ضمن إجمالي هذا الناتج:

1. تطور الناتج المحلي الخام خارج المحروقات:

عرف تطور الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات في الجزائر المسار التالي:

جدول رقم (13): تطور الناتج المحلي الخام خارج المحروقات في الجزائر حسب الطابع القانوني للفترة 2000-2016

الوحدة: مليار دج

السنوات	القطاع العام		القطاع الخاص		المجموع	
	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)
2000	457,8	25,2	1.356,8	74,8	1.814,6	100
2001	481,5	23,6	1.560,2	76,4	2.041,7	100
2002	505,0	23,12	1.679,1	76,9	2.184,1	100
2003	550,6	22,9	1.884,2	77,4	2.343,8	100
2004	598,65	21,8	2.146,75	78,20	2.745,45	100
2005	651,0	21,59	2.364,5	78,41	3.015,50	100
2006	704,05	20,44	2.740,06	79,56	3.444,11	100
2007	749,86	19,20	3.153,77	80,80	3.903,63	100
2008	760,92	17,55	3.574,07	82,45	4.334,99	100
2009	816,80	16,41	4.162,02	83,59	4.978,82	100
2010	827,53	15,02	4.681,68	84,98	5.509,21	100
2011	923,34	15,23	5.137,46	84,77	6.060,8	100
2012	793,38	12,01	5.813,02	87,99	6.606,4	100
2013	893,24	11,7	6.741,19	88,3	7.634,43	100
2014	1.187.93	13.9	7.338.65	86.1	8.527	100
2015	1.313.36	14.22	7.924.51	85.78	9.237.87	100

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نشريات المؤسسات ص مرقم 6-30الصادرة في الفترة 2003-2017

تبرز معطيات الجدول التطور الذي عرفته مساهمة القطاع الخاص والمكون أساسا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الخام خارج المحروقات. وتفيد التقديرات بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في الدول مرتفعة الدخل بحوالي 50% من إجمالي الناتج المحلي الخام في المتوسط،[17]

في الدول النامية بمتوسط 33%، وتراوح متوسط المساهمة في الدول العربية بين 30% في الامارات والسعودية، 35% في الجزائر، 40% في الأردن، 73% في تونس، 80% في مصر، وحوالي 99% في لبنان.[18] لكن مع التطور الذي عرفه الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات يبقى قطاع المحروقات في الجزائر يساهم بنسبة معتبرة في القيمة الإجمالية لهذا الناتج.

2.تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر:

إن التطورات في الناتج المحلي الخام وبنيته تعكسها معدلات النمو التي عرفتها الجزائر:

جدول رقم (14): معدلات النمو في الجزائر للفترة 2000-2017

الوحدة% :

السنوات	PIB	PIB HH	PIB HA	PIB HHA	السنوات	PIB	PIB HH	PIB HA	PIB HHA
2000	3.8	3.8	4.9	5.3	**2010**	3.6	6.3	3.5	6.5
2001	3.0	6.2	2.1	5.1	**2011**	2.6	6.1	2.0	5.3
2002	5.6	6.5	6.3	7.8	**2012**	3.3	7.1	3.0	7.1
2003	7.2	6.6	6.0	4.5	**2013**	3.0	6.4	2.3	5.8
2004	4.3	5.0	4.2	5.0	**2014***	3.8	5.7	3.9	5.4
2005	5.9	6.0	6.3	6.7	**2015**	3.8	5.3	3.5	-
2006	1.7	5.4	1.2	5.0	**2016**	3.3	2.3	3.5	-
2007	3.4	7.0	3.4	7.7	**2017**	1.6	2.6	1.7	-
2008	2.4	6.7	2.9	8.3					
2009	1.6	9.6	0.3	8.0					

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على:- معطيات وزارة المالية، المديرية العامة للتقدير والسياسات، للفترة 2000-2017. في:www.Dgpp-mf.gov.dz

* Algérie,ministère des finances, La note de présentation du projet de la loi finances pour 2015, p 37

على الرغم من أهمية معدلات النمو المسجلة يبقى الاقتصاد الجزائري يعرف اختلالا في هيكلته القطاعية، كاشفا بذلك عجز السياسات المنتهجة لتنمية وتوجيه الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من الاختلالات الهيكلية بين القطاعات الاقتصادية، وهو السياق العام الذي يطبع السياسة الاستثمارية في الجزائر بما في ذلك البرامج الاستثمارية العمومية التي استهلكت الأموال الضخمة ولكنها لم تخلص الاقتصاد الجزائري من الاختلال البنيوي الذي يعرفه، بل ساهمت في تطوير الاختلالات الهيكلية بين القطاعات الإنتاجية وقطاع رأس المال الاجتماعي نتيجة النمو غير المتوازن بين قطاعات وفروع الاقتصاد الوطني من جهة، وتزايد الإختلالات القطاعية وضعف الارتباط والتكامل بين الفروع الانتاجية من جهة أخرى.[19]

ثانيا: تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تكوين القيمة المضافة

إن تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لابد أن يترجم في تطور القيمة المضافة من جهة، وتطور مساهمة القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات في تكوينها من جهة أخرى.

1. تطور القيمة المضافة:

عرفت تطورات القيمة المضافة بحسب القطاع القانوني في الجزائر المسار التالي:

جدول رقم (15): تطور القيمة المضافة في الجزائر حسب الطابع القانوني للفترة 2001-2016

الوحدة: مليار دج

السنوات	القطاع العام		القطاع الخاص		المجموع	
	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)
2000	2000,64	58,31	1.430,22	41,69	3.430,86	100
2001	1.809,05	52,40	1.642,90	47,6	3.451,95	100
2002	1.847,68	50,67	1.789,23	49,33	3.645.91	100
2003	2.256,36	52,51	2.040,61	47,49	4.296,97	100
2004	2.730,05	53.53	2.369,62	46,47	5.099,67	100
2005	3.686,63	57,28	2.749,50	42,72	6.436,13	100
2006	4.201,23	57,29	3.131,02	42,71	7.332,26	100
2007	4.593,16	57.25	3.428,65	42,75	8.021,81	100
2008	5.480,88	58,83	3.834,09	41,17	9.314,98	100
2009	3.659,58	45,43	4.395,40	54,57	8.054,98	100
2010	4.714,57	48,82	4.942,21	51,18	9.656,78	100
2011	5.873,22	51,71	5.482,72	48.29	11.355,94	100
***2012**	6.058,01	48,53	6.425,03	51,47	12.483,05	100
***2013**	5.580,00	43,40	7.276,82	56,47	12.856,82	100
***2014**	5.374,83	40,54	7.882,18	59,46	13.257,01	100
***2015**	8,304.1	33,14	8.309,76	66,86	12.429,51	100
2016	7, 4.197	32,16	8.851	67,83	13.048,7	100

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على:- معطيات وزارة المالية، المديرية العامة للتقدير والسياسات، للفترة 2000-2015 في:- www.Dgpp-mf.gov.dz

- الجزائر، نشرية الديوان الوطني للإحصاء رقم 786/ الخاصة بالحسابات الاقتصادية للفترة 2011-2016، ص9.

تظهر معطيات الجدول ارتفاع حصة القطاع الخاص ومن ثم المؤسسات الصغيرةوالمتوسطة في تكوين القيمة المضافة، لكنعلى الرغم من التطور المسجل في حصة القطاع الخاص في بنية القيمة المضافة الإجمالية تبقى حصة القطاع العام مرتفعة.

تميزت وتيرة تطور مساهمة القطاع الخاص ومن ثم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال هذه الفترة بالارتفاع في بعض السنوات والتراجع في سنوات أخرى ما طبعها بعدم الاستقرار، لكن يبقى للقطاع العام مساهمة معتبرة في تكوين القيمة المضافة.

2.2. تطور بنية القيمة المضافة حسب القطاعات الاقتصادية:

رغم التطور المسجل في مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة خارج المحروقات، تبقى حصة قطاع المحروقات تمثل نسبة كبيرة بالمقارنة بمساهمة القطاعات الأخرى في القيمة المضافة الإجمالية كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (16): تركيبة القيمة المضافة الإجمالية في الجزائر بحسب القطاعات في الفترة 2000-2016

الوحدة : %

السنوات	الفلاحة	المحروقات	الصناعة	بناء وأشغال عمومية	الخدمات السوقية	الخدمات غير السوقية	المجموع
2000	9,0	41,9	7,5	8,7	21,9	11,0	100
2001	10,5	36,7	8,0	9,1	23,5	12,0	100
2002	10,1	35,7	8,1	9,9	24,2	12,0	100
2003	10,6	38,6	7,3	9,2	22,9	11,4	100
2004	10,2	40,7	6,8	8,9	22,9	10,6	100
2005	8,2	47,4	5,9	8,0	21,5	8,9	100
2006	8,0	48,5	5,6	8,4	21,0	8,5	100
2007	8,0	46,4	5,4	9,4	21,8	9,1	100
2008	7,0	48,1	5,0	9,2	20,3	10,3	100
2009	10,01	33,6	6,2	11,8	25,4	12,9	100
2010	9,0	37,2	5,5	11,2	23,0	14,1	100
2011	8,7	38,3	4,9	9,8	20,9	17,5	100
2012	9,5	36,8	4,8	9,9	21,3	17,7	100
2013	10,6	32,4	5,0	10,6	25,0	16,5	100
2014	11,1	29,2	5,2	11,2	26,3	16,9	100
2015	12,6	20,4	5.9	12.5	29,6	19,0	100
2016	13,3	18,8	6,1	12,9	30,1	18,8	100

المصدر :- الجزائر، نشريه الديوان الوطني للإحصاء رقم 2012/609 الخاصة بالحسابات الاقتصادية للفترة 2000-2011. - الجزائر، نشرية الديوان الوطني للإحصاء رقم 786/ الخاصة بالحسابات الاقتصادية للفترة 2011-2016.

رغم التراجع المسجل في نسبة مساهمة قطاع المحروقات في تكوين القيمة المضافة لصالح القطاعات الاقتصادية الأخرىغير أن الأهمية النسبية لمساهمة هذه الأخيرة في تكوينها لم تعرف تغيرات مهمة، حيث تكاد تكون ثابتة طيلة الفترة 2000- 2015، ويبقى قطاعي المحروقات والخدمات أكبر مساهمين في تكوينها. والمحصلة فإن تركيبة كل من الناتج المحلي الخام والقيمة المضافة تظهر خللا في تخصيص الموارد الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج قطاع المحروقات، وتكريسا للأهمية النسبية للقطاعات التجارية والخدمية سيما قطاع النقل على حساب القطاعات الإنتاجية لاسيما قطاعي الصناعة والزراعة،ومن ثم القصور في إحداث التغييرات المرغوبة في هيكل الاقتصاد الوطني في الوقت الحالي، والتي تتطلب توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية لتمكينها من النمو بوتيرة أسرع من القطاعات الخدمية والمحروقات، والتي تشير الوقائع والتوقعات إلى استمرار هيمنتها على مكونات الناتج المحلي الخام والقيمة المضافة.للإشارة فإنه في الدول الأوربية تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بـ57% في القيمة المضافة، وفي المغرب تقدر حصة القطاع الخاص بـ 29% من القيمة المضافة، وفي مصر يساهم القطاع الخاص بـ 80% من القيمة المضافة[20]، في حين تراوحت مساهمة المؤسسات ص م الصينية في القيمة المضافة بين50,1% و41,5%بين سنتي 2001 و2009.[21]

ثالثا: تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التأثير على النمو والتركيب الهيكلي للواردات والصادرات

من أبرز المؤشرات الدالة على نمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هو ارتفاع حصة الصادرات خارج قطاع المحروقات، وتراجع واردات الجزائر من العالم الخارجي.

1. تطور قيمة وبنية الصادرات:

لقد راهنت الجزائر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير قصد تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات، غير أن ما تحقق من دور لهذه المؤسسات في هذا المجال هو:

1.1. تطور قيمة الصادرات:

تجلت حصيلة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات في السنوات الأخيرة فيما يلي:

جدول رقم (17): تطور قيمة صادرات الجزائر خارج المحروقات للفترة 2003-2017

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
القيمة	671	789	907	1.184	1.332	1.937	1.047	1.526
التطور(%)	-	10,97	69,21	30,54	12,5	45,42	- 45,9	24,72

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
القيمة	2.062	2.187	2.165	2.810	1.969	1.781	1.899
التطور(%)	35,12	6,06	- 1	29,79	-29.9	-9.54	6.62

المصدر: تم إعداد الجدول بناءا على نشريات احصائيات المؤسسات ص مرقم 6- 23 الصادرة عن وزارة الصناعة في الفترة 2003-2013.- وزارة المالية، المديرية العامة للجمارك، /www.douane.gov.dzبتاريخ18.03.2017 – وزارة المالية، المديرية العامة للتقدير والسياسات 2017

على الرغم من التطور الذي عرفته الصادرات خارج قطاع المحروقات والتي زادت بنسبة 165% بين سنتي 2003 و2017 لكنها تبقى قيمتها ضعيفة وهامشية بشكل كبير بالمقارنة بصادرات المحروقات.

2.1. تطور بنية الصادرات:

بعد كل الجهود المبذولة لصالح تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قصد النهوض بقطاع الصادرات خارج المحروقات تبقى الصادرات الجزائرية تعرف البنية التالية:

جدول رقم (18): تطور بنية صادرات الجزائر حسب مجموعات السلع للفترة 2000-2017

الوحدة: %

السنوات	م. غذائية	المحروقات	م. أولية	م. ن. مصنعة	ت. فلاحيه	ت. صناعية	م. استهلاكية	المجموع
2000	0,14	97,22	0,20	2,11	0,05	0,21	0,05	100,0
2001	0,15	96,61	0,19	2,63	0,11	0,23	0,06	100,0
2002	0,19	96,10	0,27	2,93	0,11	0,27	0,14	100,0
2003	0,20	97,27	0,20	2,06	0,00	0,12	0,14	100,0
2004	0,18	97،56	0,28	1,87	0,00	0,15	0,04	100,0
2005	0,14	98,04	0,29	1,41	0,00	0,08	0,04	100,0
2006	0,13	97,84	0,36	1,51	0,00	0,08	0,08	100,0
2007	0,14	97,80	0,28	1,64	0,00	0,08	0,06	100,0
2008	0,15	97,55	0,42	1,75	0,00	0,08	0,04	100,0
2009	0,25	97,65	0,37	1,52	0,00	0,09	0,11	100,0
2010	0,56	97,35	0,16	1,83	0,00	0,05	0,05	100,0
2011	0,48	97,08	0,22	2,15	0,00	0,04	0,02	100,0
2012	0.43	97.13	0.23	2.12	0.00	0,04	0.02	100,0
2013	0,60	96,71	0,16	2,44	0,00	0,04	0,02	100,0
2014	0,51	95,54	0,18	3,73	0,00	0,02	0,02	100.0
2015	0.68	94.32	0.31	4.61	0.00	0.05	0.03	100.0
2016	1.13	93.84	0.29	4.50	0.00	0.18	0.06	100.0
2017	1	94.54	0.20	3.98	0.00	0.21	0.005	100.0

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على:- معطيات وزارة المالية، المديرية العامة للتقدير والسياسات، للفترة 2000-2017 في:www.dgpp-mf.gov.dz- وزارة المالية، المديرية العامة للجمارك، /www.douane.gov.dzبتاريخ 18. 03. 2017

تظهر بنية الصادرات استحواذ صادرات المحروقات على الصادرات الجزائرية وضعف مساهمة الصادرات خارج المحروقات، ومن ثم ضعف مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات الجزائرية كما هو موضح أدناه:

جدول رقم (19): نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات الجزائرية للفترة 2002-2017

الوحدة: %

السنوات	02	03	04	05	06	07	08	09
المحروقات	96,10	97,27	97,56	98,04	97,84	97,8	97,55	97,65
خ.المحروقات (م ص م)	3,9	2,73	2,44	1,96	2,16	2,2	2,45	2,35

السنوات	10	11	12	13	14	15	16	17
المحروقات	97,35	97,08	97,34	96,71	95,54	94.32	93.84	94.54
خ.المحروقات (م ص م)	2,65	2,92	2,66	3,29	4,46	5.68	6.16	5.46

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على:- معطيات وزارة المالية، المديرية العامة للتقدير والسياسات، للفترة 2002-2017 في:www.dgpp-mf.gov.dz - وزارة المالية، المديرية العامة للجمارك، /www.douane.gov.dzبتاريخ 18. 03. 2017

بحسب معطيات الجدول، فإن حصة الصادرات خارج المحروقات من الصادرات الإجمالية هي في المتوسط في حدود 2% وهو ما يكشف المساهمة الضعيفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا المجال. كما أن هذا الضعف لم يقتصر على هامشية حصتها من القيمة الإجمالية للصادرات الجزائرية فقط بل امتدإلىنوعية المنتجات المصدرة خارجالمحروقات والتي تشكلمنها منتجات تكرير البترول نسبة 40% بحسب الوكالة الوطنية لترقية الصادرات[22]مثل الزيوت والمواد المستخرجة من تقطير الزفت، ونفايات الحديد والنحاس، التمور، والمياه المعدنية وغيرها من المنتجات التي لا تشكل نوعيتها وقيمتها بدائل للواردات، ولن تسهم في تخفيض قيمة الواردات التي تعرف ارتفاعا سنويا. وهذا يعني ضعف تواجد منتجات المؤسسات الجزائرية على مستوى الأسواق الأجنبية. وبالتالي ضعف تغطية الصادرات خارج المحروقات المحروقات للواردات.

وهذا بخلاف ما تعرفه مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات في الكثير من الدول، ففي المغربتساهم هذه المؤسسات بنسبة 27% من الصادرات، وفي اليابان تجاوزت 50% منذ تسعينيات القرن الماضي[23]، وفي الصين تراوحت بين 62,3% و68,3% في الفترة 2002-2009.[24]

2. تطور قيمة وبنية الواردات:

إن توجه السلوك الاستثماري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو القطاع التجاري على وجه التحديد رفع من مساهمتها بشكل ملحوظ في الوردات على نقيض الصادرات:

1.2. تطور قيمة الواردات:

تعرف واردات الجزائر ارتفاعا كبيرا وبصفة مستمرة كما تبرزه معطيات الجدول التالي:

جدول رقم (20): تطور قيمة واردات الجزائر للفترة 2000-2017

الوحدة: مليون دولار

السنوات	قيمة الواردات	التطور السنوي(%)	السنوات	قيمة الواردات	التطور السنوي(%)
2000	9.173	-	**2009**	39.294	- 0.47
2001	9.940	8,36	**2010**	40.473	3
2002	12.009	20,81	**2011**	47.247	16,74
2003	13.534	12,70	**2012**	50.376	6,62
2004	18.308	35,27	**2013**	54.852	8,89
2005	20.357	11,19	**2014**	58.330	6,34
2006	21.456	5,40	**2015**	51.702	- 11.36
2007	27.631	28,78	**2016**	46.727	- 9.62
2008	39.479	42,88	**2017**	45.957	- 1.64

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على:- معطيات وزارة المالية، المديرية العامة للتقدير والسياسات، للفترة 2000-2017 في:www.dgpp-mf.gov.dz - وزارة المالية، المديرية العامة للجمارك،www.douane.gov.dzبتاريخ18. 03. 2017.

ارتفعت قيمة واردات الجزائر بين سنتي 2000 و2017 بنسبة قاربت 401%، كما وصلت نسبة التطور إلى مستويات قياسية في سنوات 2002، 2004، 2014،2008،2007 قبل أن تسجل تراجعا في سنوات 2015 ،2016، و2017 . وتعود غالبية هذه الواردات للقطاع الخاص، وبالتالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2.2. تطور بنية الواردات:

تتمثل تركيبة فاتورة الاستيراد في الجزائر في المنتجات التالية:

جدول رقم (22): تطور بنية واردات الجزائر حسب مجموعات السلع للفترة 2000-2017

الوحدة:%

السنوات	م. غذائية	م. طاقة	م. أولية	م. ن. مصنعة	ت. فلاحيه	ت. صناعية	سلع استهلاكية	المجموع
2000	26,32	1,40	4,66	18,04	0,92	33,44	15,18	100,0
2001	24,09	1,40	4,80	18,83	1,56	34,55	14,74	100,0
2002	22,82	1,21	4,68	19,46	1,23	36,84	13,77	100,0
2003	19,79	0,84	5,09	21,11	0,95	36,61	15,60	100,0
2004	19,65	0,94	4,28	19,91	0,94	38,99	15,28	100,0
2005	17,62	1,04	3,69	20,08	0,78	41,52	15,26	100,0
2006	17,71	1,14	3,93	22,99	0,45	39,74	14,03	100,0
2007	17,94	1,17	4,79	25,71	0,53	30,88	18,97	100,0
2008	19,79	1,50	3,53	25,36	0,44	33,16	16,20	100,0
2009	14,92	1,40	3,05	25,87	0,59	38,53	15,64	100,0
2010	14,97	2,36	3,48	24,95	0,78	38,98	14,42	100,0
2011	21,00	2,36	3,79	22,56	0,82	33,81	15,65	100,0
2012	17,91	9,83	3,65	21,10	0.65	27,00	19,84	100,0
2013	17,46	7,91	3,34	20,46	0,92	29,48	20,41	100,0
2014	18,87	4,89	3,23	21,84	1,13	32,41	17,63	100,0
2015	18.02	4.59	3.02	23.28	1.28	33.03	16.78	100.0
2016	17.60	2.77	3.34	24.57	1.07	32.94	17.71	100.0
2017	18.42	4.33	3.31	23.89	1.33	30.38	18.38	100.0

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على:- معطيات وزارة المالية، المديرية العامة للتقدير والسياسات، للفترة 2000-2017. في:www.Dgpp-mf.gov.dz- وزارة المالية، المديرية العامة للجمارك، /www.douane.gov.dzبتاريخ 18. 03. 2017.

تظهر معطيات الجدول استمرار الاعتماد الكبير للاقتصاد الجزائري على العالم الخارجي في تأمين الحاجات الأساسية والضرورية للسوق المحلية، ما يكشف عجز الجهاز الإنتاجي المحلي على تأمين هذه الحاجيات على الرغم من الجهود المبذولة لتطويره. والمحصلة تؤكد بنية الصادرات والواردات الحقائق التالية:

- تبعية الاقتصاد الجزائري للاقتصاديات الخارجية من خلال الصادرات النفطية، والارتفاع المتواصل في الواردات في ظل عدم قدرة الاقتصاد الجزائري على ايجاد بدائل محلية لها؛
- الاعتماد المطلق للصادرات الجزائرية على قطاع المحروقات، حيث لا تقل نسبة هذا الاعتماد في المتوسط عن 98%، واستمرار تواضع مساهمة القطاعات الأخرى في الصادرات على مدار السنوات وفي نوعية المنتجات المصدرة؛
- الارتفاع الكبير والمستمر للواردات مع ثبات مساهمة المجموعات السلعية في هيكلها، وإذا ما انخفضت مثل ما حدث في سنتي 2015 و2016 فإن ذلك يعود بالدرجة الأولى للقيود الادارية المفروضة على الاستيراد وتداعيات تراجع أسعار النفط؛

إن المعطيات السابقة تؤشر إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تسهم بالشكل الذي يحدث التغييرات المرغوبة على هيكلة الصادرات والواردات في الجزائر في ظل تزايد الاعتماد على العالم الخارجي في تأمين الحاجيات الغذائية والأساسية، وهيمؤشرات على استمرار الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الوطني.[25]

رابعا: تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إحداث مناصب الشغل

إن الكثير من تدابير تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كانت تهدف إلى الرفع من مساهمتها في استحداث مناصب الشغل، لذا لابد من الوقوف على حصيلة هذه المؤسسات في هذا المجال والتي عرفت التطورات التالية:

1. تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل:

إن تطور استحداث المؤسسات الصغيرة والمتوسط لابد أن يرافقه تطورا في مناصب الشغل المحدثة من قبل هذه المؤسسات، وقد لا تكون هناك دلالة لعدد مناصب الشغل المحدثة ما لم تحدد نسبة هذه المساهمة من العدد الإجمالي للعمالة المشغلة في الجزائر، والتي عرفت الوضعية التالية:

جدول رقم (23): تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل في الجزائر للفترة 2002-2017

السنوات	تطور العمالة النشطة (1000 عامل)	تطور العمالة المشغلة (1000 عامل)	تطور مناصب الشغل المحدثة من قبل المؤسسات ص وم	
			العدد (عامل)	نسبة العمالة المشغلة (%)
2002	9.303	6.890	731.082	10,61
2003	8.779	6.696	705.000	10,53
2004	9.471	7.799	838.504	10,75
2005	9.493	8.045	1.157.856	14,39
2006	10.110	8.869	1.252.647	14,12
2007	9.969	8.594	1.355.399	15,77
2008	10.315	9.146	1.504.209	16,44
2009	10.544	9.472	1.756.964	18,54
2010	10.812	9.736	1.625.686	16,70
2011	10.662	9.599	1.724.197	17,96
2012	11.423	10.170	1.848.117	18,17
2013	11.964	10.788	2.001.892	18,55
2014	453 .11	10.239	2.157.232	21,06
2015	11.932	10.594	2.371.020	22.38
2016	12.117	10.845	2.540.698	23.42
2017	12.298	10.858	2.601.958	23.97

المصدر :تم إعداد الجدول بناء على: نشريات المؤسسات ص مرقم 6-31 الصادرة في الفترة 2003-2017

Juillet 2012,p25., , - Algérie.ONS, Collections Statistiques N° 173, Enquête Emploi auprès des Ménages2011.- Algérie, ONS, Direction technique chargée des statistiques de la population et de L'emploi, Activité, 2013,2016.

ارتفع عدد مناصب الشغل المحدثة من قبل هذه المؤسسات من 731.082 سنة 2002 إلى 2.601.958 بنهاية السداسي الأول لسنة 2017 مسجلة بذلك تطورا بمعدل 251% ساهمت فيه المؤسسات الخاصة بشكل كبير، بينما عرفت مساهمة المؤسسات العامة تراجعا في إحداث مناصب الشغل بمعدل (- 52.25%)، ومرد ذلك التراجع المسجل في تعداد هذه المؤسسات بفعل الخوصصة والتصفية.

كما تظهر المعطيات أنه بنهاية السداسي الأول لسنة 2017بلغت مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل في الجزائر نسبة 23,97%، مع أن مصداقية هذه النسبة مرتبطة بمصداقية معطيات التشغيل في الجزائر التي تحتاج إلى مراجعة بسبب تداخل وتعدد برامج وآليات التشغيل، ما أدى إلى تضارب الأرقام حول التشغيل بين مختلف التقارير، وأكثر ما يعاب على هذه الأرقام أنها لا تعتمد على الوظائف الفعلية المتحققة بقدر ما تعتمد على التقديرات الأولية للهيئات الرسمية، كما أنها لا تميز في تقدير منصب الشغل بين العمل الدائم والعمل الجزئي المؤقت الذي لا يرتبط بنشاط إنتاجي حقيقي أو خدمة حقيقية، بقدر ما يتعلق باحتواء الاضطرابات الاجتماعية[26].

ومع ذلك تبقى النسبة ضعيفة بالمقارنة بما تعرفه الدول الأخرى، فالمؤسسات الصغيرةوالمتوسطة تساهم في التشغيل في دول الاتحاد الأوربي بنسبة تصل إلى 66%، في المغرب بأكثر من 50%[27]، وفي دول منظمة التعاون والتنمية توظف 66% من عاملي القطاع الرسمي و62% من العمالة في قطاع

الصناعات التحويلية و66% في كل القطاعات الاقتصادية[28]. أما في الصين فقد تراوحت بين 44,76% و51,49 %بين سنتي 2003 و2007[29].

2. أثر مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل على تطور معدلات البطالة في الجزائر:

مع أن النسبة المسجلة في الجزائر لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل تبدو ضعيفة، عرفت معدلات البطالة انخفاضا كما هو موضح أدناه:

جدول رقم(24): تطور معدل البطالة في الجزائر في الفترة 2000 – 2017

السنوات	00	01	02	03	04	05	06	07	08
المعدل الوطني	29.5	27.3	25.7	23.7	17.7	15.3	12.3	11.8	11.3
المعدل لدى الشباب	-	-	-	-	32,4	31,1	24,3	27,4	23,8
السنوات	09	10	11	12	13	14	15	16	17
المعدل الوطني	10.2	10,0	10,0	11,0	9,8	10,6	11,2	10.5	11.7
المعدل لدى الشباب	21,3	21,5	22,4	27,5	24,8	25,2	29,9	26.7	28.3

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على: - تقارير بنك الجزائر الصادرة في الفترة 2000-2014

- Algérie,ONS, Direction technique chargée des statistiques de la population et de L'emploi, Activité, Emploi et chômage AU 4eme trimestre2013: p 11 , septembre 2014: p 12,septembre : 2016 p 12

إذا كان المعدل الوطني للبطالة يعرف انخفاضا سنويا وصل إلى مستوى مقبول بالمقارنة بما هو مسجل في كثير من البلدان وإن سجل ارتفاعا بداية من سنة 2015، فإن معدل البطالة لدى الشباب يعرف مستويات مرتفعة رغم أنها الفئة المستهدفة بالتشغيل من خلال السياسة المنتهجة في الجزائر لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الخاتمة:

لقد حاولت الدراسة تسليط الضوء على التطور الذي عرفته منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث تعدادها ومن حيث دورها التنموي في المجال الاقتصادي والاجتماعي، وتوصلت إلى جملة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- أن ما تملكه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خصائص ومقومات تمكنها من الاضطلاع بدور تنموي هام في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية.
- أن التطور الذي عرفته منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من ناحية التعداد لم يكن في مستوى تعداد حاجة الاقتصاد الجزائري لهذه المؤسسات بالنظر إلى التعداد السكاني في الجزائر والجهود الكبيرة المبذولة لتطويرها ؛
- تواضع مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجهود التنموي الذي عرفته الجزائر؛

- ضعف الكفاءة في تخصيص استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين القطاعات الاقتصادية والمناطق المختلفة وفق أهميتها وأولوياتها وبما يؤدي إلى إحداث التغيرات الهيكلية المطلوبة في هيكل الاقتصاد الجزائري من خلال توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الانتاجية ومناطق الجنوب والهضاب العليا؛ ما ينعكس على ضعف مساهمتها في التنمية الإقليمية وتوسيع نسبة المشاركة الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاجتماعي. ؛
- استمرار توجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاعات التجارية والخدمية خصوصا قطاع النقل على حساب القطاعات الإنتاجية لاسيما قطاعي الصناعةوالزراعة؛
- لا تزال نسبة صادرات المحروقات لا تقل عن 98% في المتوسط من صادرات الجزائر كاشفة بذلك هامشية مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه الصادرات من خلال ضعف الصادرات خارج المحروقات، وضعف دورها كوسيلة لتوطين الأنشطة الإنتاجية في المناطق المختلفة التي قد تكون نواة للمنتجات التصديرية، وكذا ضعف دورها في معالجة الاختلال في الميزان التجاري وميزان المدفوعات. وهذابخلاف ما تعرفه المساهمة الكبيرة لهذه المؤسسات في صادرات الكثير من الدول وفي معالجة الاختلالات؛
- تزايد حجم الواردات مع ثبات بنيتها الهيكلية من السلع والخدمات، يؤشر لعجز الجهاز الإنتاجي الوطني بمؤسساته المختلفة عن توفير بدائل محلية لها؛
- لم تفلح الجهود المبذولة في الجزائر في تطوير منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى المستوى الذي يسمح لها بتكوين الفوائض الاقتصادية القادرة على الحد من تبعية الاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات؛
- ضعف قدرة هذه المؤسسات على جذب المدخرات حيث تبقى الكثير من الأموال خارج الدائرة الرسمية، ما يكشف ضعف اسهامها في معالجة الاختلال بين الادخار والاستثمار، ويقلل من دورها كأحد أهم وسائل إدماج القطاع العائلي والقطاع غير المنظم في الاقتصاد الوطني المنظم أو الرسمي.

وانطلاقا من النتائج السابقة فإن ما توصي به الدراسة هو إعادة النظر في التدابير والسياسات المنتهجة حاليا لتنمية هذه المؤسسات بالشكل الذي ينمي دورها التنموي كهدف جوهري بدل التركيز على هدف تطوير تعداد هذه المؤسسات بغض النظر عن تطور اسهاماتها الاقتصادية والاجتماعية.

الهوامش والمراجع:

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص56.

[2] صفوت عبد السلام عوض الله، **اقتصاديات الصناعات الصغيرة و دورها في تحقيق التصنيع و التنمية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993، ص 54.

[3] منى محمود أدلبي، **سياسة الحوافز الضريبية وأثرها في توجيه الاستثمار في الدول النامية**، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة،2006 ، ص 393.

[4] صفوت عبد السلام عوض الله، مرجع سابق، ص 52.

[5] ACS, ZoltanJ & Audretsch David B, small firms and entrepreneurship, An East, west perspective, Cambridge university press, Great Britain, first published, 1993, p 219.

[6] أحمد عارف العساف و من معه، **الأصول العلمية و العملية لإدارة المشاريع الصغيرة و المتوسطة**، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2012، ص 45.

[7] نفس المرجع، ص 18.

[8] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص61.

[9] République Tunisienne, Ministère de la planification et du Développement Régional,Institut Tunisien de la Compétitivité et des Études Quantitatives, **Caractéristiques du tissuindustriel tunisien en 2011** , Cadre institutionnel et Financement des PME, 2011, p 6.

[10] Maroc, Direction de la Statistique, Rapport n :1, **Résultats Relatifes Aux établissement économiques** , Decembre 2004, p 36.

[11] Nations Unies, Commission économique pour l'Afrique Bureau pour l'Afrique du Nord, **Les PME acteurs du développement durable en Afrique du Nord**,CEA-AN/PUB/08/2, 2008, p 7.

[12] Maroc, Direction de la Statistique, Rapport n :1, Résultats Relatifes Aux établissement économiques , Decembre 2004, p 48.

[13] République Tunisienne ,Ministère de la planification et du Développement Régional,Institut Tunisien de la Compétitivité et des Études Quantitatives, Caractéristiques du tissuindustriel tunisien en 2011 Cadre institutionnel et Financement des PME, op-cit, p 6.

[14] الجمهورية التونسية، وزارة التنمية الجهوية و التخطيط، المعهد الوطني التونسي للقدرة التنافسية و الدراسات الكمية، **دراسة حولواقع وآفاق الاقتصاد التونسي**، جانفي 2013، ص 32.

[15] نفس المرجع، ص33.

[16] Maroc, Direction de la Statistique, Rapport n :1, **Résultats Relatifes Aux établissement économiques**, op-cit, p 48.

[17] ipid, p54-55.

[18] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، 2013، ص 212.

[19] نفس المرجع، 2013، ص 218.

[19] صالح صالحي، تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي و الاندماج القطاعي بين النظرية الكينزية و استراتيجية النمو غير المتوازن، ***في مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير***، جامعةفرحات عباس – سطيف 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 13 لسنة 2013، ص 31-32.

[20] Nations Unies, Commission économique pour l'Afrique, Bureau pour l'Afrique du Nord, ***Les PME acteurs du développement durable,en Afrique du Nord***,op-cit , 2008, p 7.

[21] – Yang Yao ,Business Environment for SME Development in China Creating A Conducive Legal &RegulatoryFramework for Small and Medium Enterprise Development in Russia a Policy Dialogue Workshop, St. Petersburg, Russia September 14-16, 2003.

–مشار اليه في: رابح حميدة، إستراتيجيات و تجارب ترقية المؤسسات ص م في دعم النمو و تحقيق china association of SME 2009.– التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف 1، كلية العلوم الاقتصادية، 2011، ص 174.

[22] مصباح عبد المجيد، التجارة الخارجية في الجزائر– رهانات الشبكات من أجل نمو اقتصادي دائم– في: مجلة احصائيات المركز الوطني للسجل التجاري لسنة 2014، ص 18.

[23] Nations Unies, Commission économique pour l'Afrique, Bureau pour l'Afrique du Nord, Les PME acteurs du développement durable en Afrique du Nord, 2008, p 7.

[24] رابح حميدة، إستراتيجيات و تجارب ترقية المؤسسات ص م في دعم النمو و تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف 1، كلية العلوم الاقتصادية، 2011، ص 179.

[25] صالح صالحي، مرجع سابق، ص 27-28.

[26] نفس المرجع، ص 28.

[27] Nations Unies, Commission économique pour l'Afrique, Bureau pour l'Afrique du Nord, Les PME acteurs du développement durable en Afrique du Nord, op-cit, p 7.

[28] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2013، مرجع سابق، ص 212.

[29] National Bureau of Statistics of china, china Statistical yearbook,.

– مشار اليه في: رابح حميدة، مرجع سابق، ص 189. 2008